

١٧٦٠٤

|             |                  |
|-------------|------------------|
| مجلة        | مجلة السريعة     |
| تاريخ نشر   | مايو ١٩٤٨        |
| شماره       | العدد الاول      |
| شماره مسلسل |                  |
| محل نشر     | بغداد            |
| زبان        | عربي             |
| نويسنده     | عبدالحليم النجار |
| تعداد صفحات | ١٢٤ - ١٠٥        |
| موضوع       | في آراء القرآن   |
| سرفصلها     |                  |
| كيفية       |                  |
| ملاحظات     |                  |

١٠ / ١ / ١٩٤٨

## في قراءات القرآن

للدكتور عبد الحلیم النجار

٧

تعتبر دراسة اللهجات المختلفة للغة الواحدة في نظر علم اللغات الحديث من أهم الدراسات المعينة على فهم نشوء تلك اللغة وتطورها . وكشف الجوانب النفسية والعقلية والاجتماعية من حياتها ككشفاً صحيحاً واضحاً غير مزقق ولا محجّب بحجب التعميق والزخرف التي يلجأ إليها الأدباء عادة في التعبير الفني العام .

وربما كانت دراسة قراءات القرآن — زيادة على قوائدها الجليلية من الوجوه الدينية والتاريخية والعلمية إطلافاً ، وفوق ضرورتها في حد ذاتها بالنظر إلى دراسة القرآن وتاريخه وكيفية نزوله الخ — ربما كانت عوناً ميسراً للباحثين على دراسة اللهجات العربية من أوثق المصادر . لا سيما إذا أعوزتنا وسائل تلك الدراسة ، وإذا كانت لم تحظ من اتجاه علماء العربية في عصر التدوين باهتمام يذكر ؛ ولا يتبادرن من هذا أن المرجح في اختلاف القراءات إنما هو إلى اختلاف اللهجات ألبتة وبصورة مطردة ، وإن كان يصح القول بأنه من أهم العوامل ، وأقوى الأسباب في ذلك الاختلاف .

وتريد هنا أن تمهد لهذه الدراسة تمهيداً بدائياً بتلخيص<sup>(١)</sup> نبذة في القراءات وبيان المراد منها ، وتعقيب بنظرة عابرة إلى عوامل نشأتها وتاريخ التدوين فيها .

(١) أكثر اعتمادنا في التلخيص المذكور على : النشر في القراءات المشتركة لشمس الدين ابن الجزري ، وشرح القبلة لعلم الدين السجّوري ، وشرحها لابن إسحاق المعبري ، وشرح التاطبية له ، وكتاب الانتفاخ للجلال السيوطي ، (F. Buhl) في دائرة المعارف الإسلامية مادة قرآن ، (Massignou) في مادة قراءة من الدائرة المذكورة ، (Th. Noldeke) في تاريخ القرآن ، (C. Brockelmann) في تاريخ الأدب العربي وغير ذلك من كتب القراءات وتفسير القرآن .

١ - القراءات جمع قراءة مصدر قرأ<sup>(١)</sup> ، والجمع للتنويع ، والمراد والمتبادر من أنواع القراءات في الاطلاق العلمى هو ذلك المعنى الاصطلاحي الذى يفهم استنباطاً من كلام المصنفين في هذا الموضوع ، وقد اتفق المستشرقون على تحديد ذلك المعنى بأنه<sup>(٢)</sup> : هو طريق تلاوة القرآن ورسمه بالحروف والحركات والنقط أو ببعضها فقط ؛ وعندى أن هذا التعريف لا يخلو من بعض التساهل ، وأنه لا بد من تقييد هذا الاطلاق بقيد أساسى في تعريف القراءات ، وعلى ذلك فالقراءات هي : الطرق والروايات القرآنية الثابتة بالاسناد والمتبعة لا المبتدعة في تلاوة القرآن ورسمه . وإذا فالرواية والاسناد جزء معتبر في تعريف القراءات مطلقاً ، أى سواء كانت الرواية متواترة أو مشهورة أو آحاداً أو شاذة أو موضوعة أو مدرجة كما يأتى . أما ما يمكن أن يقرأ عليه القرآن من الوجوه المقترضة التى لم ترد بها رواية ، وإن كانت ذات وجه صحيح في العربية ، ويحملها لفظ القرآن أو كتابته ، فقد أجمع علماء القراءات المعتد بهم على إسقاطه ، وعدم اعتباره قراءة .

وما ذهب اليه بعض النحاة من تجويز الاجتهاد في القراءة لمن هو عالم باللغة والعربية ، وأنه على ذلك يصح قراءة القرآن بما يوافق العربية وإن لم تثبت الرواية ، فهذا من تعصب عدد من النحاة لفنهم ، وتأثرهم البعيد المدى بما تخصصوا فيه من الأنظار والقواعد ، وليس من القراءات في شيء ، وقد شدد علماء القراءات التكير عليهم ولا يعرف هذا إلا عن أفراد قلائل ، كما ذكر عن أبى العباس المبرد - وهو نحوى كما ترى - أنه قال<sup>(٣)</sup> : لو كنت ممن يقرأ لقرأت « ولكن التير » بفتح الباء ، يشير إلى قراءة « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن التير » بكسر الباء فيها ، وأنه كان

(١) راجع دائرة المعارف الاسلامية في مادة قرآن لاوقوف على الخلاف في هذا اللفظ وهل هو عربى أو أصله عبرى أو سريانى .

(٢) راجع دائرة المعارف الاسلامية وتاريخ الأدب العربى (Brockmann) ، تاريخ القرآن (Nöjdake) .

(٣) راجع سورة البقرة في السكتشاف ، وفي كتاب الاتصاف لابن المنير على هامشه .

يقرأها بفتح الباء لو كان من القراء ؛ فانت ترى أنه يعترف بأن هذا ليس فنه ، وأنه يرى أن المعنى لا يمنع بل ربما ريجح القراءة بفتح الباء ، ولا مانع دون ذلك في العربية . والظاهر أن المبرد نظر إلى المطابقة اللفظية بين اسم لكن وخبرها وهو من الموصولية ، ولكنه فانه ملاحظة المستدرك عليه وهو الير المنفى في صدر الآية .

ومثل ذلك يقال فيما روى عن النحوى أبى عمر عيسى ابن عمر الثقفى (المتوفى سنة ١٤٩ هـ) من اعتماد قراءة القرآن على قياس العربية ، كما ذكر ذلك أيضاً عن طريقة ابن محيصن (المتوفى سنة ١٢٢ هـ) . وقد ذكر ابن الجزرى من خصائص قراءة أبى عمر الثقفى المذكور إثارة للمفعول في مثل « والسابق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، الزانية والزانى فاجلدوها » وقد نوقشت هذه المواضع مناقشة طويلة في البصرة ، كما ناقشها سيويه أيضاً في الكتاب (رقم ٣٣ ، ١١٦) ، وقد قال : ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع .

وقد روى عن أحد القراء وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادى المقرئ النحوى (المتوفى سنة ٣٥٤) أنه كان قد زعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها . قال أبو طاهر بن أبى هاشم عقب ذلك في كتابه البيان<sup>(١)</sup> : فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل وقال ابن الجزرى : وقد عقد له (لابن مقسم) بسبب ذلك مجلس ببغداد ، حضره النحهاء والقراء وأجمعوا على منعه ، فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر ، كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد وأشرنا اليه بالطبقات . ثم قال ابن الجزرى : ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل في القراءة يرجع اليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت

(١) طبقات القراء لابن الجزرى .

(٢) راجع : كتاب النشر لابن الجزرى ج ١ ص ١٧

رضي الله عنهما من الصحابة ، وعن ابن المتكدر وعروة بن الزبير وعمر ابن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا « القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقروا كما علمتموه » . ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت ، لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا وكذا .

ولا يقال ان ابن الجزرى قد اعترف في عبارته بأن القياس اذا كان له أصل في القراءة يرجع اليه ، وركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ، صح اعتباره مرجعا في القراءات ، وان لم يرد به ثقل ولا رواية ، فقد أجاب ابن الجزرى نفسه على ذلك بما ملخصه : ان ذلك أولا قليل جدا بحيث لا يكون قراءة ولا بعض قراءة للقرآن ، وان هو الاجزئيات متفرقة لا يعتد بها كتل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الاداء ، وفي اثبات البسطة وعدمها لبعض القراء ، وتقل « كتايه أنى » وادغام « ماله هلك » قياساً عليه ، وكذلك قياس ( قال رجلان ، وقال رجل ) على ( قال رب ) في الادغام ، كما ذكره الداني وغيره ، ونحو ذلك مما لا يخالف نصا ولا يرد إجماعا ولا أصلا ، وثانيا أن ذلك القياس حيث كان مرده الى إجماع العقيد ، أو أصل يعتمد ، وانما يصار اليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء ، فهو لا يخرج عن كونه في حكم النص والرواية .

هذا وقد رأيت من تعريف القراءات أنها قد اتخذت عند العلماء مدولا مستقلا أوسع بكثير من المعنى اللغوي ، حيث اعتبر<sup>(١)</sup> فيها أيضا جانب الكتابة ، ولذلك يقال هذا المصحف مكتوب بقراءة نافع ، وكتبته بقراءة حمزة والكسائي وغير ذلك . وان قال الشخص<sup>(٢)</sup> انهم كانوا يكرهون أن يقولوا

(١) تم قد أفرد بعض العلماء كتبيا رسم المصاحف ؛ مثل أبي دارود السجستاني في كتاب المصاحف ، وأبي عمرو الداني في كتاب المنع ، ولكن هذا لا يفي اعتبار ذلك لنا مستقلا بدليل استيحاء كتب القراءات لذلك أيضا ، وبدليل اتحاد الأحكام في القراءات والكتابة كما سيأتي .

(٢) الاتقان للسيوطي : النوع السابع والعشرون .

قراءة عبد الله وقراءة سالم وقراءة أبي وقراءة زيد ، بل يقال كان فلان يقرأ بوجه كذا وفلان كان يقرأ بوجه كذا ( أى تحفظا من نسبة القرآن الى غير الله ) ، ولكن قد قال النووي : الصحيح أن ذلك لا يكره ( وهو ظاهر لان المنسوب الى الأفراد إنما هو القراءة لا القرآن ) .

وهناك استعمالات اصطلاحية أخرى للقراءات ترجع الى كيفية الاداء وصفاته ، بصرف النظر عن طريقة القراءة واستادها ، كتنبوع القراءات الى مثل قراءة التحقيق ، والترتيل ، والحدرد ، والتدوير ، والتجويد ، وليس ذلك مقصوداً هنا كما ذكر ، بل هو من المباحث التي تناولتها كتب القراءات بالمعنى الأول .

٢ - ولكي نستطيع فهم الجو الذي نشأت فيه القراءات ، والعوامل التي أثرت في ذلك ، يجدر بنا أن نعرض وصفا تاريخيا موجزا لكيفية نزول القرآن ، وحالة القرآن عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكيفية جمعه ، وأسباب اختلاف القراء ونشوء المدارس القرآنية ، ثم بيان أهم القراء والقراءات .

(١) روى بالطرق الصحيحة وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ماتيسر منه » ولقد كثرت الطرق والروايات المتضاربة على إسناد هذا الحديث الى الرسول حتى لا يكاد يتصوره شك ، ولا تمس حاججة الى ذكر هذه الطرق والأسانيد لاسيا وقد أفردت الكتب في ذلك . وحسبنا دليلا على ذلك رواية الخافظ أبي يعلى الموصلي في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوما وهو على المنبر : أذكر الله رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف » لمقام ، فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف » فقال عثمان رضي الله عنه : وأنا أشهد معهم .

وقد اتسمت هوة الخلاف بين العلماء حول المراد بهذه الأحرف السبعة حتى عد أكثر من أربعين قولاً ، مع إجماعهم جميعاً على أنه ليس المراد بها

قراءات سبعة من القراء كالسبعة المشهورين وان ظن ذلك بعض العوام ، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا وأول من اعتبر قراءاتهم أو جمعها هو أبو بكر بن مجاهد في أثناء المسألة الرابعة كما سيأتي ، ومع إجماعهم أيضا على أنه ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك في كلمة من المشهور . وأصبح الأقوال وهو الذي عليه أكثر العلماء واقتصر عليه صاحب القاموس : أن المراد بالأحرف أوجه من اللغات ، أى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب نظراً إلى أن اللهجات التي كانت سائدة في الجزيرة العربية ترجع إلى سبع كبرى وهى لغة قريش ، وهذيل ، وتقيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن ، وإطلاق الحرف على الوجه كثير في اللغة ومنه قوله تعالى : ومن الناس من يعبد الله على حرف . قال الحافظ أبو عمرو الداني : معنى الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم ههنا يتوجه إلى وجهين : أحدهما أن يعنى أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في القليل كفلس وأفلس ، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى — ومن الناس من يعبد الله على حرف — الآية ، فالمراد بالحرف هنا الوجه أى على النعمة والخير وإجابة السؤال والعافية ، فإذا استقامت له هذه الاحوال اطمأن وعبد الله ، وإذا تغيرت عليه وامتنعت الله بالشدة والضر ترك العبادة وكفر ، فهذا عبد الله على وجه واحد ، فلهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كل شيء منها وجه . والوجه الثاني أن يكون سمي القراءات أحرفاً على طريق السعة كمادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق كتسميتهم الجملة باسم البعض منها ، فذلك سمي النبي صلى الله عليه وسلم القراءة حرفاً وإن كانت كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غير نظمه أو كسر أو قلب إلى غيره أو أميل أو زيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القرآن ، فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها حرفاً على عادة العرب في ذلك . وقال الشمس ابن الجزرى عقب ذلك : وكلا الوجهين محتمل ،

إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله صلى الله عليه وسلم سبعة أحرف أى سبعة أوجه وأصحاء ، والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضى الله عنه : سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى على قراءات كثيرة .

وكثير من الاحاديث ، وما ذكر من الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف ، وما صحح من إعجاز القرآن وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد تحدى به جميع الخلق ، وكثير غير ذلك من الأدلة ، يدل دلالة تكاد تكون صريحة على أن المراد من الأحرف في الحديث المذكور هو اللهجات ولغات العرب المختلفة (١) .

وقد رد (٢) R. Geyer ، Th. Nöldeke ، Fr. Buhl وغيرهم من المستشرقين على المستشرق vollers الذي افترض أن القرآن كان قد نزل أولاً بلهجة دارجة تختلف اختلافاً كبيراً عن الأسلوب الأدبي الرفيع الخاضع لقواعد النحو والعربية وانه صحح بعد ذلك وصيغ صياغة جديدة ، معتمدين على أنه لم يرد حتى في أقدم الروايات القرآنية ما يعضد ذلك كما لم يعرف عن أى قبيلة من العرب أسلوب دارج عار من قواعد النحو والعربية ، فضلاً عن إعجاز القرآن وعدم ثبوت حالة واحدة ثبتت الشك في ذلك بصورة جديدة . وقد تبين من كلام الداني أيضاً أن تحديد السبعة الاحرف قد يكون مقصوداً وقد لا يكون مقصوداً والظاهر أن حصر القبائل السبع فيها ذكر غير مقصود وأن العدد مراد به الكثرة وإن كانت بعض الروايات تقيده ذلك التحديد كما ورد في مراجعة الرسول ربه راجياً التهوين على أمته حتى يبلغ سبعة أحرف .

وقد اتفق العلماء على أن اختلاف هذه الأحرف السبعة اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض فان هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى ،

(١) وانظر أيضاً مقالا في ذلك الموضوع للسيد محمد البيلاوي نشر في مجلة لواء الاسلام عدد ٩  
(٢) انظر دائرة المعارف الاسلامية .

قال سبحانه ( أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا ) أى اختلاف تضاد وتناقض . قال ابن الجزرى : وقد تدبرنا اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : أحدها اختلاف اللفظ لا المعنى . الثانى اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما فى شيء واحد . الثالث اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما فى شيء واحد ، بل يتفان من وجه آخر لا يقتضى التضاد . فاما الأول فكالاختلاف فى الصراط وعليهم ويؤود والقدس ويحسب ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط ، وأما الثانى فنحو مالك ومالك فى الماتحة وكذا يكذبون ويكذبون ( بالتشديد والتخفيف ) لأن المراد بهم هم المنافقون لانهم يكذبون بالنبي صلى الله عليه وسلم ويكذبون فى أخبارهم ، وكذا تنشرها بالراء والزاي لأن المراد بهما العظام ، وذلك أن الله تعالى أنشرها أى أحياها وأنشرها أى رفع بعضها الى بعض حتى التأمت فضمن الله المعنيين فى القراءتين . وأما الثالث فنحو : وظنوا أنهم قد كذبوا بالتشديد والتخفيف وكذا وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى ، وبكسر الأولى وفتح الثانية الخ<sup>(١)</sup> .

وإذا فكل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من القراءات وجب قبوله ولا يسمع أحداً من الأمة رده ولزم الايمان به وانه كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الاخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الايمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته علماً وعملاً ، وها هو ذا عبد الله بن مسعود وهو من أجلاء رواة القرآن وله مصحف خاص به أخذ عنه — وهو غير المصحف العثمانى — يقول : لا تختلفوا فى القرآن ولا تنازعوا فيه فانه لا يختلف ولا يتساقط ، ألا ترون أن شريعة الاسلام فيه واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد ، ولو كان من الحرفين حرف بأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ، ولكنه جامع ذلك كله ، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فانه من كفر بحرف منه كفر به كله<sup>(٢)</sup> .

(١) كتاب التمرج ١ ص ٤٩

(٢) كتاب التمرج ١ ص ٥١

وبما ذكر يظهر الفرق بين اختلاف القراء واختلاف الفقهاء . فاختلاف القراء كله حق و صواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه ، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادى والحق فى نفس الأمر واحد ، فكل مذهب بالنسبة الى الآخر فى الفقه صواب يحتمل الخطأ ، وكل قراءة بالنسبة الى الأخرى حق و صواب فى نفس الأمر ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأحد المختلفين أحسنت ، وللآخر أصبت ، ولثالث هكذا أنزلت ، ف صوب الرسول قراءة كل من المختلفين وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله .

أما فوائد اختلاف القراءات وتنوعها مع سلامتها من التضاد والتناقض كما ذكر ، فقد استقصى العلماء ذلك بما لا مزيد عليه ، ويمكن تلخيصه فيما يأتى :

فمن فوائد الاختلاف التسهيل والتخفيف على الأمة كما قال الرسول لجبريل : « إني أرسلت إلى أمة أمية فهم الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الثانى الذى لم يقرأ كتاباً قط » ، وكما ثبت أن الرسول أرسل للخلق كافة وألسنتهم مختلفة غاية الاختلاف كما هو مشاهد فينا ، ومن كان قبلنا مثلنا ، وكلهم مخاطب بقراءة القرآن ، قال تعالى : « فاقروا ما تيسر منه » ، فلو كلنوا كلهم النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم وتعسر ، إذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وألقوه من الكلام إلا بتعب شديد ، وربما لا يستطيعه بعضهم ولو مع الرياضة الطويلة وتذليل اللسان كالشيخ والمرأة ، فاقضى يسر الدين أن يكون القرآن على لغات .

ومنها بيان حكم يجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره « وله أخ أو أخت من أم » زيادة من أم عن القراءة المشهورة ، فهذه القراءة تبين أن المراد بالأخوة هنا م الاخوة للام . وهذا أمر يجمع عليه . ومنها ترجيح حكم اختلف فيه كقراءة « أو تحرير رقية مؤمنة » زيادة مؤمنة . وذلك فى كفارة اليمين قبحها ترجيح لاشتراط الايمان فيها كما ذهب اليه الشافعى وغيره ، ولم يشترطه أبو حنيفة ، ومنها الجمع بين حكيتين مختلفتين كقراءة : « ولا تقرىوا النساء حتى يطهرن » أو يطهرن بالتشديد أو التخفيف ، فينبغى

الجمع بينهما ، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانتطاع حيضها وتطهر بالاعتسال ، ومنها اختلاف حكيم شرعيين كقراءة « طامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » بالكسر أو الفتح ، فالخلف يقتضى فرض المسح ، والنصب يقتضى فرض الغسل ، فيكتمها النبي صلى الله عليه وسلم فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره . ومنها إيضاح حكم يقتضى الظاهر خلافه كقراءة « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » وفي قراءة « فامضوا » فرفت هذه ما يتوهم من الأولى من وجوب المشى السريع ، ومنها تفسير ما لعله لا يعرف كقراءة « كالصوف المنفوش » بدل « كالهبن » ، ومنها ما يرجح بعض الآراء الفقهية مثل قراءة « أولستم ، أو لستم النساء » فعلى الأولى ينتقض وضوء اللامس ، وعلى الثانية ينتقض وضوء كل من اللامس والملموس .

ومنها بوجه عام ما في ذلك من نهاية البلاغة ، وجمال الاعجاز ، وغاية الاختصار ، وجمال الإيجاز ، إذ كل قراءة بمنزلة الآية ، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات ، وهو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض بل كله يصدق بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد ، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة<sup>(١)</sup> .

(٢) قبض النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة منتشرة في الجزيرة العربية ، وقد تضاعفت الأدلة المسادية والاختبارية على ذلك ، ولم يكذب ينكره أحد من المستشرقين أو غيرهم ، بل لقد شك بعضهم في أن الرسول نفسه كان يقرأ ويكتب وإن أجمعت الأمة على خلاف ذلك . نعم ربما كانت هناك مبالغت غير مقبولة في بعض الروايات عن تكييف انتشار الكتابة ، وربما لا يمكن إثبات أن كثيراً من النساء كن يكتبن ويقرأن كما روى عن حفصة وأم كلثوم وعائشة وأم سلمة وغيرهن ، ولكن المعقول والمقبول هو أن حاصمة تجارية لا يستهان بها في الجزيرة العربية مثل مكة أو المدينة لم يكن يمكنها أن تتخول من كتاب يمررون العقود ، ويقيدون المعاملات . والروايات متضاربة

(١) انظر الشعر لابن الجزري والاعتقالات للسيوطي وغيرهما في فوائد اختلاف القراءات .

على أن قليلاً من العرب عامة ، وبضعة عشر من قريش خاصة . وحصى أفراد من أهل المدينة ومجاورهم من اليهود كانوا يكتبون في عهد نعمة عمودية وأن الرسول لما انتصر على قريش في يوم بدر وأسر منه جماعة كان فيهم بعض الكتاب ، فقبل الفداء من أميهم ، وفادى الكتاب من سبع عشرة من صبيان المدينة ، وكان ذلك سبباً في انتشار الكتابة بين نسبي . ثم اتسع أمرها ، وزاد عدد من يحسنها بعد فتح مكة ، وكان الرسول يحث على تعلمها وتعليمها . وما تم نزول القرآن حتى كان لرسول الله أكثر من أربعين كاتباً .

وها هو ذا نص القرآن يحكى عن الكمار : « إن هي إلا أسعير الأولين اكتبها .. » أى فقد كان مكتوباً ، وهذه قصة إسلام عمر : حيث خبات أخته الكتاب عنه ، وذلك هو قوله تعالى : « لا يسره إلا صبرون » وكثير غير ذلك .

أما البحث في ماهية هذه الكتابة وأصلها الذى نقلت عنه . ووسائل ذلك النقل ، ثم البحث في الكتابة من الناحية المسادية ، وكيفية تطورها من نقش وحفر ، إلى كتابة في العصب واللخاف ، ثم في الجلود أو البردى أو الأوراق وما كان يكتب به من أقلام وحبر الخ فليس من شأننا هنا .

(٣) هذا ولا يمكن الجزم بأن القرآن كان قد جمع عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل نستطيع أن نقول إن الذى كان سائداً بين نسبي في عهد الرسول وبعده بل حتى يومنا هذا هو أن الاعتقاد في نقل القرآن عن حفظة القلوب والصدور لا على خط المصحف والكتب . قال الامام ابن جرير<sup>(١)</sup> : وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة . وقد كثرت نصوص والنقول في إثبات ذلك ، ومن الثابت المسلم به عند رجال شتى أن القرآن لم يجمع<sup>(٢)</sup> في مصحف جامع على عهد الرسول ، والسبب في ذلك أولاً ما ذكر من اعتقاد المسلمين أن النسخة في نقل القرآن على حفص لصدور ، بدليل أن أبابكر لم يوافق على جمع المصحف كتابة إلا بعد شقة وعناء

(١) الشرح ١ ص ٦

(٢) كما نقله السيوطي ، انظر الاثنان ، النوع الثامن عشر .

— كما قال عمر — وثانياً ، كما أشار إليه الخطابي<sup>(١)</sup> وغيره أن القرآن أحق وفاة الرسول كان لا يزال في دور النزول أو ورد ما ينسخ بعض أحكامه أو تلاوته ، ولا يمنع من ذلك أن جبريل كان يعارض النبي القرآن ( يعرضه عليه ) في كل سنة مرة وأنه عارضه في العام الأخير مرتين .

على أنه قد قامت جميع الشواهد على أن القرآن قد كتب أكثره في عهد الرسول ، على الأقل ما نزل منه بعد الأعوام الأولى للبعثة<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يجمع في موضع واحد ولم ترتب سورة ترتيباً كلياً . أما ترتيب الآيات فقد انعقد الإجماع على أنه توقيفي تم<sup>(٣)</sup> في عهد الرسول . وقد كان يكتب على عهد الرسول في العصب واللخاف ، والاقتاب واللاكتاف والرقاع والاضلاع وغير ذلك ، على أن العلماء يسمون هذه الكتابة التي تمت في عهد الرسول على النحو الذي ذكرناه جمعاً للقرآن ، ويعتبرونه الجلع الأول<sup>(٤)</sup> . ولا مانع من ذلك إذا فهمنا من الجلع استيعاب كل ما نزل من القرآن بالكتابة ، وعدم ضياع شيء منه ، وإن لم يكن ذلك في كتاب واحد أو صحف متساوية ، وعلى ترتيب للسور معين . كما أن بعض الروايات تذكر عن عدد من الصحابة أنه كان قد جمع القرآن عند وفاة الرسول كما ذكر ذلك عن جم غفير يبلغ بضعة مئتين منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وابن مسعود وغيرهم . وقد شرح العلماء الجلع هنا بمعنى الحفظ في الصدور ، لما ثبت من أن أول جمع للقرآن في المصاحف إنما تم في عهد أبي بكر .

( ٤ ) في عهد الرسول كان خطب المسلمين يسيراً ، إذا اشتبهت القراءة على أحدكم ، أو اضطرب عليه وجه الصواب فيها ؛ فقد كانت أعلام الوحى منشورة ، ووسائل اليقين مبسورة ؛ وها هو ذا رسول الله بين ظهرانيهم يجمع كلمتهم ، ويوحد صفوفهم ، ويرشدهم إلى خير دينهم ودينائهم ؛ فلما توفي الرسول غار ذلك النبع الذي كان يفيض في حياته ، وغاب عنهم النور الذي

(١) الاتقان في الموضع المذكور .

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية والسيوطي في الاتقان ، النوع الثامن عشر .

(٣) كما نقله السيوطي عن الأزرقي وغيره ، الاتقان ، النوع الثامن عشر .

(٤) كما نقله السيوطي عن الحاكم في المستدرک ، اتقان النوع الثامن عشر .

كان يطالعهم فيكشف شبهاتهم ، ويشفي صدورهم . وبهذا عظمت في أعينهم قيمة القرآن أكثر من ذي قبل . فقد بدأوا حينئذ يشعرون أن الله قد أتم نوره ، وأكمل لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وختم الكتاب الذي أرسله إليهم ، وأنه لم يعد باقياً لهم من ذلك العهد السعيد ، عهد الرسالة بالإيمان والتوحيد ، ولا من آثار ذلك الرسول العظيم والنبي الكريم إلا كتاب الله ؛ وإن ليس هناك أعظم في الاسلام بعد رسول الله . إلا كلام الله . وأخذوا يلسون بأيديهم أن الاحتفاظ بالقرآن وبروايات القرآن عن الرسول معناه تلقى كلام العلي الأعظم ، عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم . أفلا يصح أن يقوم هذا الاعتبار وحده دافعاً قوياً إلى ضرورة الاهتمام بجمع القرآن والاحتفاظ بقراءاته ، حرصاً على ذلك التراث الأقدس ، والكثرة الأتس أن يعصف به اختلاف الألسنة والأزمنة والأمكنة ، فيقع الاسلام والمسلمون فبا وقع فيه اليهود والنصارى من تبديل وتحريف ؟ يضاف إلى ذلك استعجار التتل باليامة ، وسقوط عدد كبير من أجلاء القراء في حرب مسيئة الكذاب ؛ مما جعل عمر رضى الله عنه يحشى ضياع القرآن أو القراءات الناجية عن الرسول ، فيهرع ويفزع إلى الخليفة الأول أبي بكر أن يشرح صدره لجمع القرآن ، ويقنعه بذلك بعد مشقة ، لخشيته من أن ينتدع في الاسلام جديداً ، ويفعل ما لم يفعله الرسول ولم يأمر به ، ثم يشرح الله صدر أبي بكر بعد لأى فيكلف زيد بن ثابت الانصارى من بنى النجار بذلك ، وهو ممن جمع القرآن حفظاً وشهد العرصة الأخيرة ، على أن يجمع زيد كل القرآن مما كتب فيه من الصحف والألواح والعصب وغير ذلك وأن يقابل ذلك بما في صدور الرجال ، ولا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان على تلقيه سماعاً عن الرسول ، هذا مع أن زيداً نفسه كان يحفظه كاملاً ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط . وتم له ذلك إلا في آيتين وجد كلا منهما عند واحد فقط ، الأولى آخر سورة التوبة « لقد جاءكم رسول من أنفسكم » حتى آخر سورة براءة ، والثانية « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه الخ الآية ١ » .

(١) الاتقان لسيوطي النوع الثامن عشر .



ولما أتم زيد كتابة الصحف على الوجه المطلوب حملها إلى أبي بكر فبقيت عنده مدة حياته ، ثم لما حضرته الوفاة سلمها إلى عمر فأمسكها مدة حياته ، فلما مات انتقلت إلى ابنته حفصة أم المؤمنين . وإنما سلمها أبو بكر إلى عمر لنصه على خلافته ، ولم يسلمها عمر إلى عثمان للشورى .

والظاهر أن النسخة التي كتبها زيد وسلمها إلى أبي بكر كانت أصلاً أخذ عنه كثيرون ، وبهذا يفهم سبب بقائها عند أبي بكر ثم انتقالها إلى عمر ثم إلى حفصة حيث أعطها عمر إياها أو أوصى لها بها لتكون في مأمن عندها حتى يستقر قرار المسلمين في أمر الخلافة ، ليرجع إليها عند الضرورة — كما فعل عثمان — وإن كانت بين أيدي المسلمين نسخ مأخوذة منها ، على أنه لا دليل هناك على أن نسخاً من ذلك القرآن أرسلت إلى البلاد الإسلامية خارج المدينة ، بل الظاهر أن عدداً من قراء الصحابة كتبوا القرآن أيضاً من تلقاء أنفسهم كما عرف عن الأربعة المشهورين : أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي موسى الأشعري ، ومقداد بن الأسود . ولا مجال هنا للكلام على هذه النسخ والمقارنة بينها جميعاً .

والظاهر أيضاً أن هذا الجلع كان دون ترتيب السور ، وأن ذلك الترتيب إنما حصل في مصحف عثمان كما يؤخذ من جملة النصوص (١١) ، وكما نص عليه ابن عطية والقرطبي (١٢) ، وقرره (Fr. Buhl) في دائرة المعارف الإسلامية . وإن ذهب كثير من العلماء إلى أن ترتيب السور أيضاً توفيقى تم في عهد الرسول (١٣) .

والظاهر كذلك أن زيد بن ثابت كتب القرآن هذه المرة في صحف « لا مصحف » لجرد حفظ القرآن وخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته ، فجمعه في صحائف مرتبة الآيات على ما جاء به التوقيف ، وإن كان مطابقاً لجمع الأحرف التي نزل بها القرآن كما ذكر ذلك السخاوي في كتاب

(١١) راجع الاتقان للسيوطي : النوع الثامن عشر .

(١٢) تولد كج ٢ ص ٢٤

(١٣) السيوطي في الموضوع المذكور .

جمال القراء وغيره ، وكما يستفاد من الخلاف الناشئ عقب ذلك والداعي إلى تدوين مصحف عثمان وأمر عثمان بالاعتدال على لسان قريش . وإن كان من أسباب الخلاف أيضاً وجود نسخ أخرى للقرآن كما ذكر من قبل .

وهناك شبه أخرى — غير قليلة — أشار إليها (Fr. Buhl) في دائرة المعارف الإسلامية ، (Nöldeke) في تاريخ القرآن . ولا متسع لاستقصائها وتحليلها في هذه البداة العاجلة .

(٥) كان من أثر التوسع في الفتح الإسلامي ، وكثرة الداخلين في الإسلام أنواعاً من الأعاجم ووجود مصاحف مختلفة — كما ذكر — إما لاختلاف الرويات أو لاختلاف القراء والقراءات أن فرغ الناس إلى عثمان في خلافته يلفتون نظره إلى ما قد يترتب على ذلك كله من حدوث الفتن بين المسلمين إذا أنكر بعضهم على بعض قرآنه . وقد روى البخاري (١١) عن أنس أن حذيفة ابن اليمان قدم على عثمان وكان يغزى أهل الشام في فتح أرمينية واذربيجان مع أهل العراق . فرأى حذيفة ناساً من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم وأنهم أخذوا القرآن عن المقداد ، ورأى أهل دمشق يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم ، ورأى أهل الكوفة يقولون مثل ذلك وأنهم قرؤوا على ابن مسعود ، وأهل البصرة يقولون مثله وأنهم قرؤوا على أبي موسى ويسمون مصحفه « لباب القلوب » فأقرعه ذلك وسار إلى عثمان بالمدينة فقال له يا أمير المؤمنين اني قد سمعت الناس اختلفوا في القرآن اختلف اليهود والنصارى حتى ان الرجل ليقوم فيقول هذه قراءة فلان . فجمع عثمان الناس وحدثهم يومئذ اثنا عشر ألفاً فقال ماذا ترون فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفرة ، قالوا فماذا ترى ، قال أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد فلا يكون اختلاف فقالوا نعم الرأي ما رأيت ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلى بالمصحف ننسخها

(١١) البخاري : مسائل القرآن . وقد ذكرت هذه الرواية في كثير من كتب التفسير

والتاريخ والقراءات والطبقات بتفاصيل مختلفة .

ثم زودها اليك فأرسلت اليه بها ، ثم أحضر عثمان زيد بن ثابت من الأنصار وقرأ من قریش وم : عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وسعيد بن العاص وإبان بن سعيد وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام . فقال عثمان من أكتب الناس ؟ قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت ، قال فأبى الناس أعرب ؟ قالوا سعيد بن العاص قال فليمل سعيد وليكتب زيد ، وقال لهم اجمعوا هذه الصحف في المصاحف . قال الامام مالك رضي الله عنه : وإنما ألّفوا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان زيد بن ثابت شهد العريضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات ، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتابة المصاحف .

وإنما أمر عثمان زيدا ومن ضمهم إليه أن ينسخوا من الصحف مع أنهم كانوا حافظة لتكون مصاحفه مستندة الى أصل أبي بكر المستند الى أصل النبي صلى الله عليه وسلم المكتوب بين يديه بأمره فيسند باب القالة وأن يزعم زاعم أن في الصحف قرآنا لم يكتب ، وأن يرى إنسان فيما كتبه شيئا مما لم يقرأ به فينكره ، فالصحف شاهدة بصحة جميع ما كتبه ، وخص زيداً فولاه كتابة المصاحف لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما اختاراه واعتمدا عليه في جميع المكتوبات المنفرقة في الصحف ، وضم اليه جماعة مساعدة له وليتضم العدد الى العدالة ، وكانوا من قریش لأن القرآن نزل أول حروفه بلغتهم ، وكانوا المبعين خاصة لاشتهار ضبطهم ومعرفتهم .

قال التسطواني وابن حجر في تحديد الوقت الذي حصل فيه ذلك : وكان ذلك في سنة خمس وعشرين للهجرة ، قال وغفل بعض من أدركناه فنذكر أنه كان في حدود ثلاثين ، ولم يذكر مستنده ، أما تولد كما يفترض صحة الرأي الأخير .

واختلف في عدد المصاحف التي كتبها عثمان ، والذي صوبه ابن عاشر في شرح الاعلان أنها ستة : للمكي والشامي والبصري والكوفي والمدني العام

الذي سيره عثمان رضي الله عنه من محل نسخه الى مقره ، والذي الخاص ، به الذي حبسه لنفسه وهو المسمى بالامام ، وقال الحافظ بن حجر والجلال السيوطي . المشهور أنها خمسة ، وقال ابن داود : سمعت أبا حاتم السجستاني يقول : كتب سبعة مصاحف الخ .

هذا وقد تبادر الى كثير أن المصاحف العثمانية قد التزمت وجهها واحداً من الوجوه السبعة ، وأن هذا الوجه هو لغة قریش ، وليس هذا بصحيح ، فإن الظاهر من مقابلة النصوص جميعا هو أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف كل ما تحقّقوا أنه قرآن وما علموه استقر في العريضة الأخيرة وما تحقّقوا صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم في غيرها ولم ينسخ ، ولذلك اختلفت المصاحف بمض اختلاف ، وتركوا ما سوى ذلك ، نحو فامضوا ، « وكان أمامهم مالك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا . وأما العلام فكان كافرا » الى غير ذلك <sup>(١)</sup> وأياً كان الأمر فقد اختلف العلماء اختلافا كبيرا في : هل المصحف العثماني مشتمل على جميع الأحرف السبعة أم لا <sup>(٢)</sup> . ورأى ابن الجزري هو أن تعدد مصاحف عثمان رضي الله عنه قصد انقاذ ما وقع عليه الاجماع الى أقطار بلاد المسلمين واستشهاره ومن ثم بعث الى أمراءها بها وكتبوها متفاوتة في إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة . فجعلوا الكلمة التي تهم أكثر من وجه بصورة واحدة نحو : فتينوا ، ونشرها ، وأف ، وهيت ، وأخويكم ، على حالها في جميع المصاحف ، والتي لا تبدل على أكثر من قراءة كذلك بصورة في البعض وبأخرى في أخرى ، نحو وأوصى ، ووصى ، وبالزبر وبالكتاب ، وبالزبر والكتاب ، فإن الله هو الغني ، فإن الله الغني الى غير ذلك ، وإنما كتبت هذه في البعض بصورة وفي آخر بأخرى ، لأنها لو كررت في مصحف لتوهم تزولها كذلك ، ولو كتبت بصورة في الأصل وبأخرى في الحاشية لكان تحكما مع إيهام التصحيح . وجردها كلها من النقط المبينة للحروف

(١) رابع كتاب النشر لابن الجزري ج ١ ص ٢١

والشكل الدال على الحركات . ولذلك كره ابن عمر وابن مسعود وجماعة من التابعين تقط المصحف وشكله كما ذكر في المقنع ، لما روى جردوا مصاحفكم .

(٦) قد رأيت من ذلك كله أن عثمان لم يكن يريد كتابة مصحف واحد ذي قراءة واحدة يجب بها الخلاف ، ويقضى بها على الرخصة التي ورد بها الحديث المتواتر من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، بل الظاهر أنه أراد أن يبين القراءات المجمع عليها ، والتي يصح اعتمادها والرجوع إليها ، لئلا يتسع الخرق على الراقع ويسى الناس استعمال الحرية التي أباحها السنة لم في قراءة القرآن ، فيدخلوا في كلام الله ما ليس منه ، أو يحدفوا منه ما ليس فيه . لمصاحف عثمان إذا بمثابة الصوى والأعلام المرفوعة في كل إقليم إسلامي يرجع إليها كحزب الأمر ، وإن كان الاعتماد في نقل القرآن من قبل ومن بعد على الحفاظ الذين أتدغم عثمان كما أتدغم الامامان قبله الى الأقطار للتعليم ، وإنما جعل عثمان هذه المصاحف أصولاً ثوابي حرصاً على الاتقاد ، ولذلك أرسل الى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر فقد روى أن عثمان أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني ، وبعث عبد الله ابن السائب مع السكي ، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي ، وعامر بن قيس مع البصري ، فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم وتقلوه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا في ذلك مقام الصحابة ، ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء ، وأنجا للاهتداء يرحل إليهم ويؤخذ عنهم . أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم ، وكان المول فيها عليهم .

وإذا لم يكن في الكتابة ما يظنه البعض من استئصال العلة وتقع العلة ، ولعل الله في ذلك أمراً هو بالغة وحكمة أرادها — كما ذكر — فقد كان

ذلك سبباً في أن يعنى المسلمون العناية القصوى بحفظ الروايات وتلقي القراءات ، واتخاذ المصاحف المكتوبة رمزاً فقط لما يتقوناه عن القراء لا يدل عليه دلالة حرفية بل دلالة رمزية ، وصدق الله العظيم « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

وأيا ما كان فقد كتبت مصاحف عثمان بإجماع الصحابة ، كما انفرد إجماع الأمة على تلقي تلك المصاحف بالتقول ، وهذا إجماع من الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وعلى ترك ما خالفها من زيادة وتقص وإبدال كلمة بأخرى أو حرف بآخر ، واتفق أكثر العلماء على وجوب اتباع الرسم العثماني في كتابة القرآن ، وإن فصل مالك في ذلك بين كتابته ليكون أصلاً وأما يرجع إليه ، فهذا يجب كتابته وفق المصاحف العثمانية ، وبين كتابته للتعليم والتحفيظ كما يفعله الصبيان فهذا يجوز أن يكتب بالخط العادي .

٣ — يتبين من كل ما ذكر كيف نشأت القراءات والمدارس القرآنية في الأقاليم الإسلامية ، فقد كانت العمدة في نقل القرآن — كما قلنا — على الرواية عن الحفاظ في كل إقليم ، ولكل إقليم مصحفه وقراءته ، ولذلك اضطرت المسلمون والعلماء بخاصة الى اعتبار ضوابط يعتمد عليها في ضبط القراءة الصحيحة التي يصح الأخذ بها وابتناء الأحكام عليها لا سيما إذ كان القرآن معلمة الاسلام الكبرى وسنده الأعظم في جميع العلوم . ولذلك اتفق العلماء على حد جامع لما يقرأ به من الروايات وهو : كل ما وافق أحد المصاحف العثمانية ولو بتدبيراً ، ووافق العربية ولو بوجه ، وصح استناداً . سواء كان عن القراء السبعة أم العشرة أم غيرهم . ومتى اختلف ركن من هذه الثلاثة في حرف يحكم عليه بالشذوذ . قال ابن الجزري في النشر<sup>(١)</sup> : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحمل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ،

سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ،  
ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ،  
سواء كانت عن السبعة أم من هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة  
التحقيق من السلف والخلف ، صرح بذلك الامام الحافظ أبو عمرو عثمان  
ابن سعيد الداني ، ونص عليه في غير موضع الامام أبو محمد مكي بن أبي طالب ،  
وكذلك الامام أبو العباس احمد بن عمار المهدوي ، وحققه الامام الحافظ  
أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بابن أبي شامة . وهو مذهب  
السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه .

[ للبحث بقية ]